

((تأثير جودة الإبلاغ المالي في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية))¹

أ.م.د. حيدر علي جراد المسعودي الباحث. علي خلف كاطع الجبوري
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة التقنية الجنوبية - المعهد التقني / الناصرية
قسم المحاسبة قسم المحاسبة

E.mail: hayder.jarad@yahoo.com E.mail: ali.khalaf83@yahoo.com

الخلاصة:

أن أعداد القوائم المالية يجب أن يعكس نشاط الوحدة الاقتصادية، ومن العناصر المؤثرة بذلك النشاط هي جودة الإبلاغ المالي، وأهم العقبات التي تواجه الوحدات الاقتصادية العراقية هي مشكلة تحقيق مستوى عال من جودة الإبلاغ المالي عن نشاطاتها الاقتصادية، أن المستثمرين غالباً ما يلجؤون إلى القوائم المالية لمعرفة المركز المالي وما تقدمه من معلومات مالية ومدى تأثير جودة الإبلاغ المالي بالقيمة السوقية وهو الهدف الذي سعى البحث إلى تحقيقه، عن طريق افتراض أن لجودة الإبلاغ المالي تأثير في تعزيز القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية، إذ تم قياس جودة الإبلاغ المالي بالاعتماد على معادلات رياضية تتضمن قياس جودة الإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية عينة البحث وبين مدى تأثيره في قيمة السهم السوقية، واستنتج أن الكشف عن المعلومات المالية له تأثيرات في عملية اتخاذ القرار من مستعملي القوائم المالية وبالنتيجة التأثير في القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية، وأوصى البحث بضرورة إعداد القوائم المالية على وفق المعايير الدولية وبما يعكس نتيجة النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية، والاهتمام بجودة الإبلاغ المالي وبما يعكس الملاءمة والمصدقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: الجودة، الإبلاغ المالي، قيمة الوحدة الاقتصادية

Abstract: The preparation of Financial Statements should reflect the activity of economic entity unity, and affecting so elements activity is the quality of financial reporting, and the most important obstacles facing the Iraqi economic entities is a problem to achieve a high level of quality of financial reporting for economic activities, Investors often resort to the financial statements to determine the financial position and the offer of financial information and the impact of the quality of financial reporting at market value an objective that sought research is to achieve, by assuming that the

¹ بحث مستل عن رسالة ماجستير (تأثير جودة الإبلاغ المالي عن الالتزامات المحتملة في تعزيز قيمة الوحدة الاقتصادية) جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد. قسم المحاسبة 2016

quality of financial reporting impact of the strengthening of the market value of shares Economic Entity, and concluded that the disclosure of his effects of the financial information in the decision-making process of the users of financial statements and consequently influence the market value of economic unity and it recommended the need for research reflect the result of the economic activity of economic units, and attention to the quality of financial reporting and reflecting the relevance and credibility of the information contained in the financial statements.

المبحث الاول

منهجية البحث وابحاث سابقة

يشتمل هذا المبحث على منهجية البحث والأبحاث السابقة، إذ ستعرض منهجية البحث ما سيجري اثباته في فرضية البحث والاسلوب المتبع في تقديم الأهمية والمشاكل والاهداف المبتغاة من البحث، فضلاً عن التطرق للأبحاث السابقة التي تناولت موضوع البحث سواء أكانت عربية أم أجنبية وأهم النتائج التي توصلت لها ويشتمل الفصل على الآتي:-

1.1. **منهجية البحث Methodology:** سيجري بيان أسلوب البحث المتبع لإثبات فرضية البحث عن طريق التعرض لأهمية البحث والإشكاليات التي تتطلب البحث، وكيفية معالجتها، فضلاً عن أهداف البحث وحدوده المكانية والزمانية إذ سيتم الاعتماد على منهج القياس التطبيقي عن طريق قياس جودة الإبلاغ المالي وجودة المستحقات وتأثيرها في قيمة السهم السوقية للوحدة الاقتصادية لعينة البحث.

1.1.1. **مشكلة البحث The problem:** أن من أهم المشاكل التي تواجه الوحدات الاقتصادية العراقية هي مشكلة تحقيق مستوى عال من جودة الإبلاغ المالي عن نشاطاتها الاقتصادية الذي يعد من أهم العناصر التي تحقق لقوائمها المالية الملائمة والتمثيل الصادق وبالنتيجة تزيد من منفعتها في اتخاذ القرارات وهو ما يمثل قيمة لدى مستعمليها، وبما يحقق ارتفاع في قيمتها السوقية ومن ثم عائداتها واستمرار ديمومتها، وبالنتيجة فإن المستثمرين غالباً ما يلجؤون إلى القوائم المالية لغرض معرفة المركز المالي وما تقدمه من معلومات مالية عن طبيعة نشاطها الاقتصادي، وعليه فإن البحث سيناقش المشاكل الآتية:-

- أ. هل تعتمد الوحدات الاقتصادية العراقية المعايير الدولية في الإبلاغ المالي ؟
- ب. هل تعي الوحدات الاقتصادية العراقية أهمية الإبلاغ المالي ؟
- ج. هل يعي المستثمر في سوق العراق للأوراق المالية أهمية الإبلاغ المالي ؟
- د. هل هناك إبلاغ مالي كافٍ في الوحدات الاقتصادية العراقية ؟
- هـ. هل يؤثر الإبلاغ المالي في القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية؟

2.1.1. **هدف البحث Objective:** يهدف البحث إلى تحديد:-

- أ. عرض مراحل تطور التاريخي للإبلاغ المالي على وفق المعايير الدولية وصولاً إلى المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومعايير الإبلاغ المالي (IFRS).
- ب. بيان تأثير الإبلاغ المالي في القيمة السوقية العادلة للوحدات الاقتصادية،
- ج. قياس جودة الإبلاغ المالي لعينة البحث.

3.1.1. أهمية البحث Importance: إن أخفاء أي معلومة تتعلق بنشاط الوحدة الاقتصادية يفقد القوائم المالية تمثيلها الصادق للمركز المالي مما سينعكس سلباً في قيمتها السوقية وبالنتيجة فإن جذب أنظار الوحدة الاقتصادية العراقية إلى أهمية الإبلاغ المالي عنها لما يمثله من أهمية استراتيجية في القرارات الاستثمارية. وعليه فإن أهمية البحث تأتي من:-

أ. أهمية جودة الإبلاغ المالي والذي يعكس النشاط الماضي والمستقبلي للوحدة الاقتصادية وأن انخفاض جودة الإبلاغ المالي يؤثر سلباً في صدق القوائم المالية وبالنتيجة على الأداء المالي الاستراتيجي على المدى البعيد.

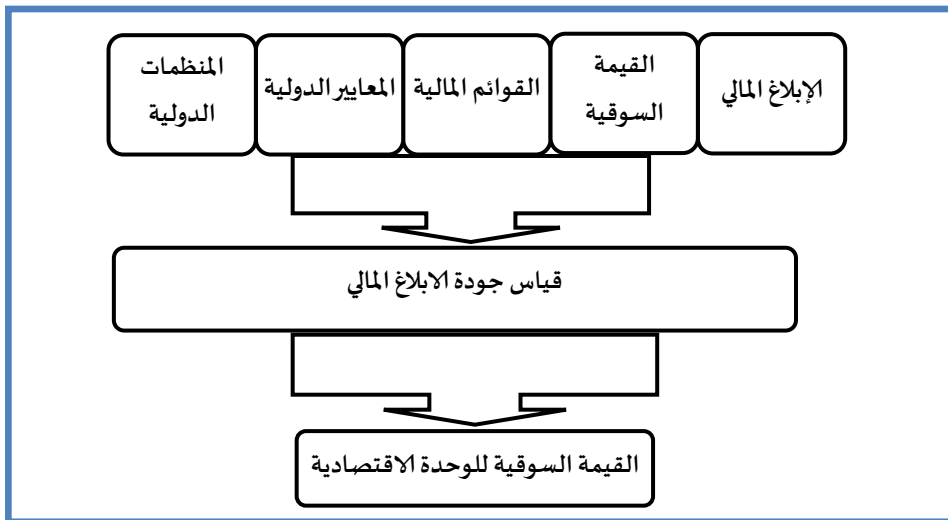
ب. التحري عن أسباب عدم اهتمام الوحدات الاقتصادية العراقية بالشكل الكافي بأعداد القوائم المالية على وفق المعايير الدولية.

4.1.1. فرضية البحث Hypothesis: يستند البحث على فرضيتين رئيسيتين هي:-

أ. أن لجودة الإبلاغ المالي تأثير في تحسين القيمة السوقية لسهم الوحدة الاقتصادية.

ب. أن الإبلاغ المالي يؤدي الى توفير معلومات ملائمة عن الوحدة الاقتصادية تؤثر إيجاباً في القرار المتخذ من المستثمر.

5.1.1 هيكلية البحث Structure of study



6.1.1. مصادر البحث Resources: أعتمد البحث على المصادر المتوفرة في المكتبات الجامعية والمواقع الالكترونية المعتمدة باللغتين العربية والإنكليزية

7.1.1. الحدود المكانية والزمانية للبحث Time and place

أ. **الحدود المكانية:** ستشمل بيانات البحث القوائم المالية لعينة من الوحدات الاقتصادية العراقية والعاملة ضمن خمس قطاعات اقتصادية مختلفة هي " المصرفي، الخدمات، الصناعي، الفنادق والسياحة، الزراعي " والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وبواقع (20) من أصل (72) وحدة اقتصادية مدرجة في السوق وهو ما يمثل نسبة (28%) ، إذ تم اختيارها على أساس الأعلى ارتفاعاً والأكثر هبوطاً من حيث القيمة السوقية وفق تقرير هيئة الأوراق المالية العراقية لعام 2014 ومدى توفر البيانات المالية عنها واستمرارية أدرجها ضمن فترة البحث.

ب. **الحدود الزمانية:** تنحصر الحدود الزمانية للبيانات التي سيتم دراستها في الفترة الواقعة بين عام 2010 – 2014، والمنشورة ضمن الموقع الالكتروني لسوق العراق للأوراق المالية.

2.1 أبحاث سابقة previous studies: تأتي أهمية الأبحاث السابقة من كونها تُعد مقارنة يستدل بها الباحث آفاق البحث العلمي فيما يتعلق بموضوع بحثه ليصل الى وجهته النهائية وهي أثبات فرضية بحثه بالاطلاع على من سبقه من الباحثين وما تم التوصل إليه، وكيفية مساهمة تلك الأبحاث في إثراء موضوع البحث من الناحية النظرية والعملية إذ سيتناول هذا المبحث الأبحاث السابقة وكالاتي:-

1.2.1. أبحاث عربية سابقة Previous Arabian Studies

أ. بحث (الشجيري، المزوري 2008) ((أثر الإبلاغ المالي في قيمة المنشأة)) يطرح البحث مشكلة المعلومات المحاسبية التي تكون مصدر لقرارات المستثمرين واختيارها عن طريق ربط العلاقة بين تأثير الإبلاغ المالي وقيمة المنشأة ودوره في تنشيط الاسواق المالية وهو ما يهدف إليه للبحث بافتراض أن هناك علاقة إيجابية بينها، وهو ما تم التوصل إليه باستخدام المنهج التحليلي وقبول فرضية البحث بوجود تأثير للإبلاغ المالي في القيمة السوقية والتوصية بضرورة الاهتمام بدقة وملائمة والإفصاح في القوائم المالية بما يزيد الفوائد المتوقعة نها من قبل المتعاملين في سوق العراق للأوراق المالية.

ب. بحث (محمد، 2012) ((مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية)) هدف البحث استعراض مدى التزام الشركات العامة العراقية بمعايير الإفصاح المالي الدولية والقواعد المحلية وعرض المعلومات الجوهرية والضرورية ذات العلاقة باتخاذ القرارات من قبل المستفيدين من تلك القوائم المالية ومدى تأثير إخفاء تلك المعلومات والذي يجعل من القوائم المالية مضللة، واستنتج أن الإفصاح يلعب دوراً مركزياً مهماً لما له من تأثير بالغ في الحكم الشخصي لمتخذ القرار المالي والذي في حالة عدم توفره بصورة كافية يؤدي إلى زيادة حالة عدم التأكد لدى المستفيدين، و تبين أن هناك عدم التزام من معظم الشركات العامة الخاضعة لرقابة وتدقيق ديوان الرقابة المالية بتقديم افصاحات مكتملة على وفق متطلبات المعايير الدولية والقواعد المحلية وان هناك ضعف في حالة الفهم والتفسير بسبب قلة الإدراك المحاسبي وضعف برامج التعليم الخاصة بتعريف متطلبات الإفصاح، و أوصى البحث بالعمل على صياغة القوانين التي تلزم بالإفصاح الكافي وإشراك الكوادر القائمة على إعداد القوائم المالية بدورات تدريبية والعمل على إعادة النظر بالقواعد المحلية بما يتلاءم مع المعايير الدولية وكذلك تقليص الفترة بين عرض القوائم المالية وتدقيقها من قبل الجهات الرقابية .

2.2.1. أبحاث أجنبية سابقة Previous Foreign studies

أ. بحث (Cohen,2003) ((Quality of Financial Reporting Choice: Determinants and Economic Consequences - جودة التقارير المالية خيار المحددات والنتائج الاقتصادية))، يهدف إلى البحث في الأسباب والنتائج الاقتصادية المرتبطة بخيارات إعداد التقارير المالية في الوحدات الاقتصادية، بافتراض وجود علاقة إيجابية بين مطالب المستثمرين للحصول على معلومات محددة عن الوحدة الاقتصادية وجودة التقارير المالية التي تقدمها، وبالنتيجة

فأن كلفة إعداد التقارير المالية ترتبط بجودة المعلومات المالية، كما أن هناك أدلة على أن الوحدات الاقتصادية التي لا تعتمد سياسات الجودة العالية للتقارير المالية تتباين المعلومات المالية المقدمة في تقاريرها، ولغرض إثبات فرضية البحث استخدمت عدة معادلات رياضية لقياس قيمة التدفقات النقدية وعلاقتها بمستحقات الوحدة الاقتصادية وبالنتيجة استنتجت أن هناك مفاضلة من الإدارات بين تكاليف إعداد التقارير المالية، إذ تأخذ بنظر الاعتبار مدى استفادة الإدارة ومطالبات المستثمرين وأسواق المال والعائد المتحقق منها، وبالنتيجة فأن الوحدات الاقتصادية ذات القيمة العالية والتي لها تعامل مختلف في الأسواق المالية ومع المستثمرين تجدها تولي اهتماماً كبيراً بجودة التقارير المالية لتلبية رغبات المستثمرين وتوقعات المحللين.

المبحث الثاني

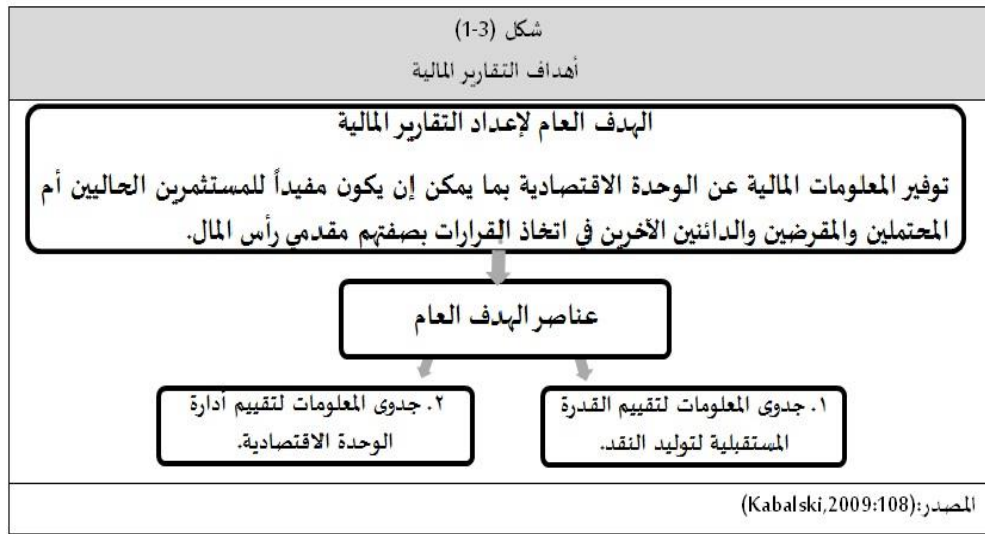
الإبلاغ المالي وعلاقته بقيمة الوحدة الاقتصادية

يُعد الإبلاغ المالي أهم مخرجات العملية المحاسبية لتعلقه بأطراف أخرى خارج إدارة الوحدة الاقتصادية أو ما يسمى "بأصحاب المصالح" والذين تعتمد قراراتهم على ما يفصح عنه من بيانات ومعلومات عن المركز المالي والأنشطة الأخرى التي تخص الوحدة الاقتصادية، وبالنتيجة يجب أن تتمتع هذه المعلومات بالمصادقية والموثوقية التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المهنة التي تصدرها الجهات ذات العلاقة وسيتم تناول أهداف الإبلاغ المالي وعلاقته بالقيمة السوقية وكما يلي: -

1.2. أهداف الإبلاغ المالي Objectives of financial reporting: تركز جميع الأطر المفاهيمية عن الإبلاغ المالي على توفير معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات الأعمال التجارية والاقتصادية من أصحاب المصالح وتعدّه هدفاً رئيسياً فيما يتعلق بتقديم التقارير المالية وكذلك تقديم معلومات عن كيفية سير الأعمال داخل الوحدة الاقتصادية من قبل الإدارة (Haslam& Chow,2012:32)، ومن هذا المنطق ظهرت الحاجة إلى معايير إلزامية لتحديد طريقة عرض البيانات المالية لنشاطات الوحدة الاقتصادية وتقليل الاجتهاد الشخصي (Elliott, Elliott,2011:102). ويبين الإطار العام لعرض البيانات المالية الأهداف الآتية لأعداد القوائم المالية (IASCF,1989:80):-

- أ. أن الهدف من القوائم المالية توفير معلومات عن المركز المالي والنشاط الاقتصادي.
- ب. أن القوائم المالية يجب أن تُعد بما تلبي الاحتياجات المشتركة لمعظم مستعمليها،
- ج. تظهر القوائم المالية نتائج عمل الإدارة، والتي يمكن مساءلتها من المساهمين على أساس النتائج.

ويمكن تمثيل الهدف من التقارير المالية على النحو المحدد بالشكل (1-3) الاتي:



3.2. مفهوم القيمة في القوائم المالية The Concept of Value in Financial Statement: تختلف مناهج التقييم للوحدات الاقتصادية وفقاً لأهداف ومجال التطبيق وطريقة الاستخدام، فالمحاسبين يأخذون القيمة على إنها تعني القيمة الدفترية، بينما الاقتصاديون يعتبرونها القيمة العادلة، من ناحية أخرى يركز مستعملي القوائم المالية "أصحاب المصالح" على تقييم الخدمات التي يتلقونها على أساس المنفعة التي تقدمها وبالنتيجة يكون التركيز على القيمة السوقية الناتجة عن التحول المالي الفعلي (Abuzayed, et al. 2009:156). وهناك عدة مفاهيم للقيمة تعتمد في المحاسبة منها:

أ- القيمة التاريخية Historical value:

هي مبدأ محاسبي قديم يعود الى العصر الروماني، إذ تعني القيمة التي تضرب بجذورها في الماضي، وأن السبب في اعتمادها هو قابليتها للتحديد بسهولة عن طريق كلفة الشراء أو كلفة الإنتاج وأن الهدف من تحديدها فهي تعكس بشكل صحيح قيمة العناصر في لحظة الاعتراف الأولي، لكونها تمثل القيمة العادلة في تلك اللحظة، ولكن ارتباطها بعيب رئيسي وهو عدم مجاراتها للتضخم الذي يحولها إلى قيمة عفا عليها الزمن، فهي تمثل بيانات لا تتمتع بالموثوقية للمقارنة أو اتخاذ القرارات (Man, et al, 2011:136). أن الكلفة التاريخية تقدم واقع اقتصادي مشوه يؤثر سلباً في أداء الوحدة الاقتصادية التي لا يمكن تقييمها بشكل كاف نتيجة الأرباح التي قد تنتج عن عملية إعادة التقييم وما يتبعها من ضرائب وتوزيعات وهمية للملاك (Diana, 2009:861)، ولذلك ينبغي بذل جهد عند إعادة تقييم أو اللجوء إلى المحاسبة المرتبطة بالتضخم رغم عدم واقعيتها خصوصاً في بيئة الاعمال التي تعتمد رأس المال الفكري كالوحدات العاملة في النشاط التكنولوجي (Man, et al, 2011:137). أما أهم صفاتها فهي (Diana, 2009:863):

1. لا توجد إمكانية للمقارنة بين المعلومات، إذ تقيم العناصر في تاريخ تسجيلها.

2. أن المعلومات التي توفرها حول الفوائد المتوقعة من الأصول أو الالتزامات تعكس الوضع الاقتصادي القائم في تاريخ الشراء أو التعاقد وتتجاهل الظروف المحيطة بالمحافظة عليها.

القيمة الدفترية Book value: هي قيمة حقوق المالكين التي وردت في القوائم المالية (رأس المال والاحتياطيات)، أو هي الفرق بين إجمالي الأصول والخصوم وبمعنى آخر هي فائض إجمالي أصول الوحدة الاقتصادية على إجمالي خصومها مع أطراف ثالثة (Fernandez,2004:4). وهذا يعني أن القيمة الدفترية لا تتأثر بأسعار السوق أو مضاعفاتها أو مدى استمرارية نشاطها من عدمه، وإن حقوق المالكين قد تزيد أو تنقص بالاعتماد على تصفية أصول الوحدة الاقتصادية (Rotblut,2010:25). وغالباً ما تستعمل نسبة سعر السهم إلى القيمة الدفترية كمؤشر على قوة المركز المالي للوحدة الاقتصادية من مستشاري ومدراء الصناديق الاستثمارية (Marangu & Jagongo,2014:52).

ج. القيمة العادلة Fair value: القيمة العادلة هي السعر الذي سوف يستلم لبيع أحد الأصول أو القيمة المدفوعة لنقل المسؤولية في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس (FAS157,2010:8). إن ضغط المستثمرين وبمساهمة من المنظمات المحاسبية الدولية (FASB, ISAB) أدى إلى تغيير النموذج المحاسبي التقليدي القائم على الكلفة التاريخية، وتحولت إلى نموذج المحاسبة على أساس القيمة العادلة في ظل وجود أسواق تتمتع بالكفاءة والتي من شأنها تلبية متطلبات "تعظيم قيمة السهم" والذي يعني أن قيمة النشاط المنتج هي أعلى من كلفة أنتاجه والذي يضيف قيمة للمساهمين هي كلفة رأس المال المستثمر، ومن أهم صفات القيمة العادلة هي (Diana, 2009:863):

1. أمكانية المقارنة عن طريق تقييم عناصر مماثلة بنفس الطريقة.

2. توفر معلومات حول الفوائد المتوقعة من الأصول أو الالتزامات على وفق الوضع الاقتصادي القائم في تاريخ التقييم.

د. القيمة السوقية العادلة Fair Market Value: تعرف القيمة السوقية العادلة بأنها المبلغ المقدر الذي يتم به تبادل الممتلكات في تاريخ التقييم بين المشتري والبائع في إطار صفقة بين أطراف مستقلة ومستعدة لإتمام العملية، والتي يكون الطرفان فيها قد تصرفا عن دراية وحكمة وبدون إكراه (IVS1,2003:96). وتعتمد القيمة السوقية العادلة للوحدة الاقتصادية على خيار المالكين عند اتخاذ قرارات البيع أو التصفية الطوعية، في تحديد طريقة التقييم التي ستعتمد لإكمال الخيار المتخذ، فقد تختلف القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية عن القيمة الدفترية أو سعر السوق لان اتخاذ قرار البيع والتصفية قد يأتي في ظل ظروف معينة تتحدد على وفقها عملية البيع بين الأطراف ذات العلاقة (Realdon,2007:26)، وهناك شروط عدة للمشاركين في عملية الشراء أو تقدير القيمة السوقية العادلة وهي (Reilly,2011:6) :-

1. إن تكون مع أطراف مستقلة عن الوحدة الاقتصادية (غير ذات صلة).
 2. إن تكون لدى جميع الاطراف معرفة بالأصول والمعاملات المتعلقة بنشاط الوحدة الاقتصادية.
 3. إن تكون لدى هذه الاطراف القدرة على شراء أو بيع الأصول.
 4. ليس هناك إكراه أو إجبار لدخول في الصفقة.
- وهناك مفاهيم عديدة لقياس وتحديد القيمة السوقية العادلة منها (Thenmozhi,2000,1):

1. التدفق النقدي للعائد على الاستثمار (CFROI): يقصد به نسبة التدفق النقدي إلى رأس المال المستثمر مع ملاحظة أن التضخم يمكن أن يزيد التدفقات النقدية مع مرور الوقت، مع بقاء رأس المال المستثمر دون تغيير، مما يؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول القديمة (Damodaran, 2007: 17).
2. قيمة الاسهم المضافة (SVA): وهي الفرق بين قيمة الوحدة الاقتصادية وقيمة التزاماتها، ويمكن استخراجها بالمعادلة الآتية (Norouzi & Samadi, 2013: 1166):

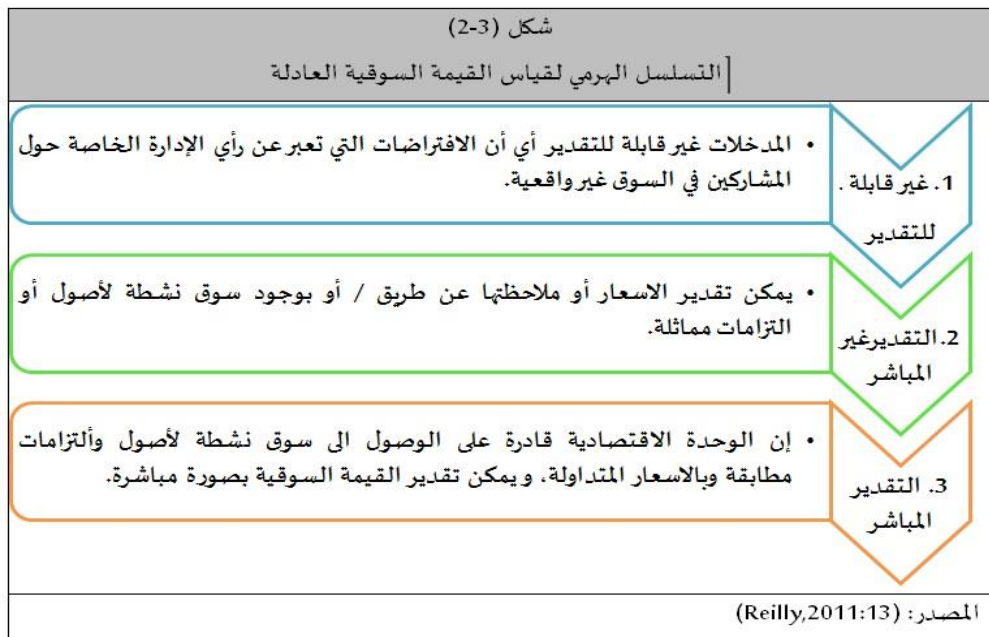
$$\text{قيمة الاسهم المضافة (SVA)} = (\text{التدفق النقدي التشغيلي} + \text{توزيعات الارباح للمساهمين} + \text{الاستثمارات قصيرة الاجل}) - \text{الديون}$$
3. القيمة السوقية المضافة (MVA): إن الهدف الرئيسي لمعظم الوحدات الاقتصادية هو تعظيم ثروة المساهمين الذي يعود بالفائدة عليهم، ولكنه يساعد أيضاً على ضمان تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة، وهو ما يعود بالفائدة على الاقتصاد والذي يمثل الفرق بين القيمة السوقية للسهم ومقدار رأس المال المدفوع من قبل المساهمين، ويمكن استخراج القيمة السوقية المضافة من المعادلة الآتية (Ehrhardt & Brigham, 2011: 67):

$$\text{القيمة السوقية المضافة (MVA)} = \text{القيمة السوقية للأسهم} - \text{رأس المال المدفوع}$$

أو

$$= (\text{الأسهم المصدرة}) \times (\text{سعر السهم}) - \text{قيمة الأسهم العادية}$$

ويمكن تقسيم عملية تقدير القيمة السوقية العادلة من وجهة نظر إدارة الوحدة الاقتصادية الى ثلاثة مراحل يوضحها الشكل (2-3) وهي:-



إن يوضح الشكل (2-3) أعلاه أن عملية تقدير القيمة السوقية العادلة تبدأ من عدم وجود أسواق نشطة للعناصر محل التقييم وبالنتيجة فإن تقديرات الإدارة تكون غير صحيحة ولا تعبر بشكل موثوق ولا يمكن اعتمادها، بينما توجد سوق نشطة لعناصر مماثلة يمكن عن طريقها الوصول الى تقدير يعبر

عن توجهات الادارة في عملية تقييم العناصر وبصور غير مباشرة، أما في حالة وجود سوق نشطة تتداول العناصر محل التقييم فهنا يمكن تقديرها بصورة مباشرة واتخاذ القرارات على أساس الحقائق الثابتة والتحليل الدقيق، سواء المتعلقة بالمؤسسات المالية الكبرى أو المشاريع الصغيرة. وتتخذ القرارات الاستثمارية بناء على المعلومات المتاحة وبيانات مؤشرات السوق، بينما قد يميل المحللين إلى اتخاذ نهج عقلاني للغاية لحساب إمكانيه الاستثمار المحتمل وغالباً يأخذون بنظر الاعتبار تأثير الأصول غير الملموسة مثل براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر والعلامات التجارية وما شابه ذلك (Cole,2012:47). إن تعظيم القيمة للمساهمين كان دائماً الهدف النهائي لأي وحدة اقتصادية، فالمستثمرون حريصون جداً في تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية ولاسيما سعر السهم في السوق. إن الدافع في تحليل كيفية استعمال أصحاب المصالح للمعلومات المقدمة في التقارير المالية على وفق الآليات التي تتيح لهم تحقيق أكبر قدر من الفائدة التي تساعدهم في اتخاذ القرارات وبمختلف التوجهات السوقية والاجتماعية يمكن إن يؤدي إلى تغييرات في طرق قياس النشاط (ICAEW,2006:69)،

فدور المعلومات المالية هو المساعدة في تحديد النتائج وتصميم آليات قياس نشاط السوق، ومن ثم تقديم التغذية العكسية في ضوء ردود الفعل والآليات ونشاط السوق وتغيير النتائج، والتغيرات في هذه العناصر تؤدي إلى الضغط على النظام المحاسبي لتوفير معلومات تلبي الاحتياجات الناشئة عن هذا الضغط.

المبحث الثالث

جودة الابلاغ المالي

تعني الجودة مطابقة الشيء للمواصفات التي تلبي متطلبات الاعتمادية وبما يحقق الفائدة من اقتناء السلعة أو الخدمة المقدمة للزبائن، ولتحقيقها يجب البحث عن التوافق مع هذه المتطلبات (Chandrupatla,2009:2)، وبما أن القوائم المالية تعد لغرض تقديم معلومات وافية عن نشاطات الوحدة الاقتصادية، فيجب أن تكون المعلومات الواردة فيها ذات جودة عالية لأنها ستؤثر إيجاباً في قرارات أصحاب المصالح كالمالكين والمستثمرين، والدائنين، وأن تلك القرارات تعزز كفاءة السوق المالية وهو ما أكد عليه مجلس معايير المحاسبة الدولية (Beast, et al,2009:3)، ومن أهم المشاكل الرئيسية هو كيفية قياس هذه الجودة وهو ما سيتناوله هذا المبحث وبيان أمكانية قياس جودة القوائم المالية وتمتعها بالمصدقية والموثوقية في اتخاذ القرارات بناءً على المعلومات الواردة فيها.

1.3. أهمية جودة الابلاغ المالي The Quality of Financial Reporting Importance: أن أهمية جودة الابلاغ المالي لدى مستعملي القوائم المالية تأتي من كونها تعكس طبيعة المعلومات التي يودون الحصول عليها لاتخاذ القرارات التي تعود بالنفع على الاطراف ذات العلاقة، وهي (Benston,2003:7):

أ. أن جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية ودقة وموثوقية المبالغ والقيم عن اصول والتزامات الوحدة الاقتصادية تعكس أهمية القرارات المتخذة من قبل المستثمرين بصورة خاصة في تقييم المركز المالي لها.

ب. أن جودة القوائم المالية تعكس مدى أعدادها على وفق المعايير المحاسبية الدولية بالرغم من وجود بعض القيم ذات الطبيعة التقديرية كالأصول غير الملموسة أو الالتزامات المحتملة، لكنها بالنتيجة توحى بالثقة لدى مستعملي تلك المعلومات.

ج. أن جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية والتي تصور النشاط الاقتصادي والاداري داخل الوحدة الاقتصادية كالأرباح المعلنة أو المتوقعة تساهم في دعم قيمة السهم وأدائه في الاسواق المالية.

د. أن المحللين والمستثمرين يطمحون بالحصول على معلومات ذات جودة عالية لكي يبنوا على أساسها تحليل وتقييم الاتجاهات التي من الممكن أن تسلكها قراراتهم المتخذة لتحقيق الفوائد المتوقعة منها.

هـ. أن جودة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية تمكن مستعمليها من الحصول على صافي الدخل الحقيقي والذي يعكس النشاط التشغيلي للوحدة الاقتصادية وبما يعزز فوائد القرارات المتخذة.

2.2. أبعاد جودة الابلاغ المالي The Quality of Financial Reporting Dimensions: أن لجودة الابلاغ المالي أبعاد عديدة تستمد قوتها من أهمية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية والتي يمكن أن تؤثر في القرارات المتخذة من أصحاب المصالح بصورة كبيرة بسبب اعتماد تلك القرارات على ما يتم الافصاح عنه من معلومات مالية وغير مالي في التقارير المالية ويمكن القول أن أهم أبعاد جودة القوائم المالية تأتي من (Mueller,1998:108):

أ. انخفاض درجة التباين في المعلومات يؤثر إيجاباً في كلفة رأس المال وتقلب أسعار الأوراق المالية فجودة وشفافية المعلومات الواردة في القوائم المالية تساعد المستثمرين في اتخاذ القرار الصحيح، كما تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على حيوية الأسواق المالية ولو بشكل غير مباشر.

ب. أن جودة المعلومات المالية المفصّل عنها تؤثر في تعزيز حاكمية المعايير المحاسبية الدولية والقوانين ذات الصلة بحماية المستثمر والإفصاح عن المعلومات المالية.

ج. تطابق آراء المنظمين والمستثمرين في سعيهم لإعداد قوائم مالية ذات جودة عالية، بسبب تأثيرها المباشر على كفاءة القرارات المتخذة على أساس تلك المعلومات.

د. سعي الجهات الحكومية إلى تقديم معلومات مالية ذات جودة عالية من الوحدات الاقتصادية والتركيز على ردم الفجوة بين القوانين النافذة ومعايير المحاسبة المالية في دعم هذه السياسات بالرغم من الاختلافات في النظام القانوني.

هـ. زيادة المطالبات بالكشف العلني عن البيانات المالية للأنشطة الاقتصادية من قبل المالكين والقضاء على مشاكل الوكالة بين الادارة والمالكين أدى إلى التركيز على جودة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

و. أن الإفصاح الطوعي للوحدات الاقتصادية في بعض المواضع الواردة في المعايير المحاسبية يؤدي إلى تفاوت درجة جودة الابلاغ المالي عن نشاطاتها تبعاً لما تراه الادارة في تقديم المعلومات التي تحقق مصالحها بعيداً عن رغبات مستعملي تلك المعلومات، وبالنتيجة يجب أن تكون هناك صرامة في تطبيق القوانين فيما يتعلق بالإبلاغ المالي.

ز. أن عدم وجود تعريف دقيق لجودة القوائم المالية أدى لاعتماد المتطلبات الواردة في الاطار المفاهيمي للمعايير المالية المحاسبية كمقياس لجودة المعلومات.

1.3. خصائص جودة الابلاغ المالي The Quality of Financial Reporting Characteristics: أن الجودة تعني أن تكون المعلومات المقدمة متوفرة للجميع ومفيدة لاتخاذ القرارات وأن جودتها تعتمد على عدد من الخصائص لا يمكن الاستغناء عنها وأن عدم وجودها يعني انعدام الفائدة منها في اتخاذ القرارات وتشتمل على (الجراوي، والمسعودي، 2014:28):

أ. الملاءمة: هي مقدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في قرارات مستعملها سلباً أو إيجاباً
ب. التمثيل الصادق: أن التقارير المالية هي أرقام وقيم تعكس صورة للوحدة الاقتصادية ولكي تعكس حقيقة تلك الصورة يجب أن تمثلها بصدق وعدالة وأن لا تبرز الجوانب الملائمة فقط،
ج. القابلية للمقارنة: يجب أن تكون المعلومات قابلة للمقارنة بين البدائل المعروضة أمام أصحاب المصالح لاختيار الافضل بينها.

د. القابلية للتحقق: أن المعلومات المقدمة في التقارير المالية يجب أن تؤدي إلى تحقق الخيار المتخذة بناءً عليها.

هـ. الوقتية: أن تقديم المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات تحقق المنفعة منها وبالنتيجة زيادة جودة القرارات المتخذة على أساسها.

و. القابلية للفهم: أن سلاسة عرض المعلومات في التقارير المالية تجعلها قابلة للفهم بغض النظر عن مستوى مستعملي تلك المعلومات.

4.2. قياس جودة الإبلاغ المالي Measure the Quality of Financial Reporting: أن الهدف الرئيسي لإعداد التقارير المالية هو تقديم معلومات عالية الجودة تتعلق بالوحدات الاقتصادية في المقام الأول تكون مفيدة لصنع القرار الاقتصادي وكذلك فإن توفير المعلومات ذات جودة عالية أمر مهم لأنه سوف يؤثر إيجابياً في قرارات أصحاب المصالح من حيث الاستثمار، والائتمان، وقرارات تخصيص الموارد والذي يساهم في تعزيز كفاءة السوق بشكل عام (Beest, et al, 2009:3). أن التعريف المفاهيمي لجودة التقارير المالية يعني الدقة في نقل المعلومات حول عمليات الوحدة الاقتصادية، ولا سيما ما يتعلق بالتدفقات النقدية المتوقعة لها، وذلك لتسهيل اتخاذ القرارات من أصحاب المصالح، وهو ما يتفق مع معايير المحاسبة المالية التي تنص على أن أحد أهداف التقارير المالية هو إطلاع المستثمرين الحاليين والمحتملين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة (Verdi, 2006:14). وبالنتيجة فإن أهداف التقارير المالية يمكن أن تتضمن الآتي (الجراوي والمسعودي، 2014:24):

أ. توفير معلومات عن القرارات الاستثمارية والتمويلية ذات الصلة بالوحدة الاقتصادية.
ب. توفير معلومات عن التدفقات النقدية للوحدة الاقتصادية.
ج. توفير معلومات مفيدة عن التزامات الوحدة الاقتصادية.

ولتحقيق هذه الاهداف يرى (Beest, et al, 2009:6-7) بأنه ينبغي أن تكون التقارير المالية ذات جودة عالية، ويحدث ذلك عند استعمال طرق تقدير الاستحقاقات ونماذج القيمة التي تقيس جودة المعلومات التي تحويها التقارير المالية عن طريق التركيز على الصلات بين الارقام المحاسبية وردود الفعل في سوق الاسهم، والذي يمثل القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية، بينما تمثل الارقام

المحاسبية قيمتها على اساس الاجراءات المحاسبية، وأن تلك التغيرات في المعلومات المحاسبية تتوافق مع التغيرات في القيمة السوقية ومن ضمن العوامل المحتملة التي تؤثر في التقارير المالية هي ما يلي (Bauwhede,2001:1):

أ. قرارات الإدارة والتي تتأثر بالعلاقات مع مختلف أصحاب المصلحة.

ب. تنظيم عملية إعداد التقارير المالية.

ج. جودة الإدارة الخارجية (أي جودة التدقيق).

د. جودة الإدارة الداخلية (أي جودة آليات اتخاذ القرارات داخل مجلس الإدارة).

ولقياس جودة الابلاغ المالي في القوائم المالية للوحدة الاقتصادية سيتم الاعتماد على ثلاث معادلات رئيسية الاولى لقياس التدفقات النقدية التشغيلية التي سيتم استخدامها في المعادلة الثانية والثالثة لقياس جودة مستحقات وجودة الابلاغ المالي للوحدة الاقتصادية وهذه المعادلات هي:

أ. معادلة (cohen,2001:9) تستعمل هذه المعادلة لقياس التدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية بناءً على علاقتها مع متغيرات السنة الحالية كالتغير في مستحقات الوحدة الاقتصادية سواء المتعلقة بالمدينين أو الدائنين وما يمكن أن تعكسه التدفقات النقدية التشغيلية من نسب تحليلية وتأثير ذلك على الارباح التي يمكن التنبؤ بها مستقبلاً وهو ما سيتم استعماله في قياس جودة الابلاغ المالي لعينة البحث وسيتم قياس التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي باستخدام طريقة المربعات الصغرى (الانحراف المعياري) وكما يلي: -

$$CFO_{i,t+1} = \alpha_0 + \beta_1 CFO_{i,t} + \beta_2 \Delta AR_{i,t} + \beta_3 \Delta INV_{i,t} + \beta_4 \Delta AP_{i,t} + \beta_5 DEPR_{i,t} + \beta_6 OTHER_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

إذ أن :

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية مطروحاً منها الالتزامات غير الاعتيادية والخصومات التشغيلية للسنة الحالية.

$\Delta AR_{i,t}$: التغير في الحسابات المدينة للسنة الحالية.

$\Delta INV_{i,t}$: التغير في المخزون للسنة الحالية.

$\Delta AP_{i,t}$: التغير في الحسابات الدائنة والالتزامات المستحقة للسنة الحالية.

$DEPR_{i,t}$: الأندثرات.

$OTHER_{i,t}$: المستحقات الاخرى محسوبة كالآتي $(CFO + \Delta AR + \Delta INV - \Delta AP - DEPR)$

$EARN$ ، إذ أن $(EARN)$ هي الدخل قبل البنود غير الاعتيادية والعمليات المتوقفة.

علماً أن جميع المتغيرات نسبت الى أجمالي الأصول.

ب. معادلة (cohen,2001:9) لقياس جودة الابلاغ المالي: أن تقديم الوحدات الاقتصادية لمعلومات مالية ذات جودة عالية يساهم في تقليل التباين بين المعلومات من وجهة نظر الادارة والمستثمرين وكذلك تقليل كلفة أعداد القوائم المالية وزيادة ثقة المالكين بالإدارة وبالنسبة لتقليل مشاكل الوكالة، وتنص المعادلة على إمكانية قياس جودة الابلاغ المالي للوحدة الاقتصادية بالاعتماد على متغيرات متعددة مستمدة من نشاط الوحدة الاقتصادية الشامل والذي يتمثل بأسهم المالكين وقيمة نمو المبيعات وتأثير ذلك الحصة السوقية لها وما يترتب على ذلك من خصوم مستحقة بذمتها وقدرتها على توليد الارباح السنوية عن طريق دورتها التشغيلية وكما يلي:

$$QUALITY_{i,t} = A_0 + B1*OWNER_{i,t} + B2*GROWTH_{i,t} + B3*CAPITAL_{i,t} + B4*HERF_{i,t} + B5*LEVERAGE_{i,t} + B6*MARGIN_{i,t} + B7*OC_{i,t} + B8*N_SEG_{i,t} + B9*SIZE_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

أذ تعني ما يأتي:

$OWNER_{i,t}$ = الأسهم العادية للوحدة الاقتصادية للسنة الحالية ناقص متوسط الاسهم القطاعية للنشاط الذي تعمل به.

$GROWTH_{i,t}$ = النمو في مبيعات السنة الحالية عن السنة الماضية.

$CAPITAL_{i,t}$ = نسبة الأصول الثابتة إلى أجمالي الأصول.

$HERF_{i,t}$ = نسبة الحصة السوقية للوحدة الاقتصادية من النشاط القطاعي.

$LEVERAGE_{i,t}$ = نسبة الخصوم طويلة الاجل وقصيرة الاجل الى أجمالي الأصول.

$MARGIN_{i,t}$ = نسبة هامش الربح وحسب بطرح قيمة البضاعة المباعة (COGS) من المبيعات.

$OC_{i,t}$ = الدورة التشغيلية للوحدة الاقتصادية وتحسب من خلال المعادلة الآتية :

$$OC_{i,t} = \frac{(\text{رصيد المدينون} + \text{رصيد المدينون السابق}) \div 2}{\frac{(\text{رصيد المخزون} + \text{رصيد المخزون السابق}) \div 2}{360 \div \text{المبيعات}}} \times 360 \div \text{كلفة البضاعة المباعة}$$

N_SEG_i

$=_t$ عدد الوحدات الاقتصادية المدرجة ضمن النشاط القطاعي.

$SIZE_{i,t}$ = الاسهم المصدرة في سعر الاغلاق نهاية السنة المالية.

$\varepsilon_{i,t+1}$ = يفترض ان نسبة معامل الخطأ هي صفر.

المبحث الرابع قياس جودة الابلاغ المالي

أن عينة البحث التي اختيرت من ضمن الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة (20) وحدة اقتصادية بنسبة (28%) من مجموع (72) وحدة اقتصادية إذ سيتم التطرق لمواصفات عينة البحث ونشاطها الاقتصادي، ومن ثم قياس جودة الابلاغ المالي عن طريق تهيئة البيانات الخاصة بالتدفق النقدي التشغيلي وكما يلي:

1.4. عينة البحث The research sample: تتكون عينة البحث من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي تمثل الاعلى ارتفاعاً والأكثر انخفاضاً بالقيمة السوقية لخمس قطاعات هي (المصرفي، الخدمات، الصناعي، الفندقية، الزراعي) والتي سيتم قياس وتحليل جودة قوائمها المالية والمدرجة في أدناه مع بياناتها لغاية 2014 وهي:

ت	الوحدات الاقتصادية	التأسيس	الادراج	رأس المال
القطاع المصرفي	مصرف اشور للاستثمار	2005/4/25	2007/11/11	250,000,000,000
	مصرف دجلة والفرات	2005/8/24	2010/5/11	100,000,000,000
	مصرف الشرق الاوسط	1993/7/7	2004/7/8	250,000,000,000
	مصرف الائتمان العراقي	1998/7/25	2004/7/8	250,000,000,000
قطاع الخدمات	مدينة العباب الكرخ	1989/3/16	2004/7/25	500,000,000
	المعمورة للاستثمارات	1993/1/19	2004/6/15	16,511,000,000
	بغداد العراق للنقل العام	1987/7/27	2004/7/8	500,000,000
	البادية للنقل العام	1994/3/26	2004/1/20	2,200,000,000
القطاع الصناعي	أنتاج الالبسة الجاهزة	1976/5/31	2004/7/25	1,593,000,000
	الهلال الصناعية	1962/3/18	2004/6/15	12,375,000,000
	بغداد لمواد التغليف	1962/5/27	2004/7/25	1,080,000,000
	العراقية للأعمال الهندسية	1985/10/1	2004/7/8	1,500,000,000
قطاع الفندقية	فندق بابل	1990/4/10	2004/4/9	1,350,000,000
	فندق السدير	1990/2/19	2006/11/22	1,239,000,000
	الوطنية للسياحة	1978/5/8	2004/7/8	5,437,543,500
	فندق المنصور	1989/6/30	2006/9/25	2,923,200,000
القطاع الزراعي	الحديثة للإنتاج الحيواني	1991/3/25	2004/9/4	3,600,000,000
	العراقية لإنتاج اللحوم**	1987/6/13	2005/3/8	4,125,000,000
	العراقية للمنتجات الزراعية	1984/8/15	2004/9/4	360,000,000
	الشرق الاوسط للأسماك	1994/8/9	2004/8/3	300,000,000

** أن القطاع الزراعي لا توجد سوى فيه الحديثة للإنتاج الحيواني المرتفعة وبالنتيجة تم اختيار الأقل انخفاضاً بالقيمة السوقية.

2.4. قياس جودة الإبلاغ المالي Measure the quality of financial reporting سيتم قياس جودة الإبلاغ المالي بعد تهيئة البيانات الخاصة بالتدفق النقدي التشغيلي المستقبلي والذي سيتم استخراجه عن طريق معادلة خاصة بذلك وباستعمال برنامج (SPSS) وكما يلي: أولاً: قياس التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي: لغرض تهيئة البيانات واستعمالها في قياس جودة الإبلاغ المالي لعينة البحث تم استخراج التدفق النقدي المستقبلي عن طريق الاعتماد على متغيرات رأس المال العامل لتقدير التدفق النقدي المستقبلي بتطبيق طريقة المربعات الصغرى والمشار إليها سابقاً إذ كانت البيانات كما هي ظاهرة في الجدول (4 - 1) وكالاتي:-

جدول (1-4) نسبة التدفق النقدي التشغيلي المستقبلي لعينة البحث						
ت	الوحدة الاقتصادية	2010	2011	2012	2013	2014
1	مصرف اشور للاستثمار	0.0965	0.0467	0.0963	0.0388	-0.0207
2	مصرف دجلة والفرات	0.0439	0.0595	-0.1031	0.0709	1.2302
3	مصرف الشرق الاوسط	0.0445	0.1410	-0.0511	-0.0934	-0.1102
4	مصرف الائتمان العراقي	0.2387	0.3013	0.0685	-0.0925	-0.4942
5	مدينة العباب الكرخ	0.1069	0.7238	-0.1566	-0.2057	10.6865
6	المعمورة للاستثمارات	-0.2034	-0.1515	-0.0078	-0.0071	4.3137
7	بغداد للنقل العام	0.1083	0.3602	0.3558	0.2599	-0.4942
8	البادية للنقل العام	-0.0068	0.0131	0.0843	0.1818	10.3200
9	الالبسة الجاهزة	-1.2409	-0.0638	-0.0849	-0.5267	-0.1448
10	الهلال الصناعية	-0.1010	-0.9879	-0.3213	0.0280	10.1452
11	بغداد لمواد التغليف	-0.0577	-0.0825	0.0795	-0.0335	3.9767
12	العراقية الهندسية	-0.0404	-0.1273	0.0382	-0.0265	0.0450
13	فندق بابل	-0.0864	0.0475	-0.1045	-0.1132	-2.3812
14	فندق السدير	0.0630	-0.2682	-0.6027	-0.0777	-0.2388
15	الوطنية السياحية	0.1883	0.2573	0.1539	0.0403	-2.5473

16	فندق المنصور	0.1680	-0.0248	-0.0254	0.3243	-0.3546
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	0.4774	0.1338	-0.1982	-0.0109	-0.3071
18	الشرق الاوسط للأسماك	0.4953	-0.2669	-0.1179	-0.0232	-0.2715
19	العراقية الزراعية	0.1239	0.1918	0.2028	0.8309	12.0521
20	العراقية للإنتاج اللحوم	0.0057	0.0809	0.0272	-0.0131	0.4083

ثانياً: قياس جودة الابلاغ المالي: لغرض قياس جودة الابلاغ المالي يجب تهيئة البيانات اللازمة لاستخدام المعادلة، والتي تم التطرق لها في ص 63، إذ كانت النتائج كما هي ظاهرة في الجدول (4-2) وكالاتي:-

جدول (4-2) نسبة جودة الابلاغ المالي لعينة البحث						
ت	الوحدة الاقتصادية	2010	2011	2012	2013	2014
1	مصرف اشور للاستثمار	0.097	0.047	0.096	0.039	-0.021
2	مصرف دجلة والفرات	0.044	0.060	-0.103	0.071	1.230
3	مصرف الشرق الاوسط	-11.006	-10.913	-11.111	-11.128	-11.168
4	مصرف الائتمان العراقي	0.239	0.301	0.069	-0.093	-0.494
5	مدينة العاب الكرخ	0.107	0.724	-0.157	-0.206	10.686
6	المعمورة للاستثمارات	-0.203	-0.152	-0.008	-0.007	4.314
7	بغداد للنقل العام	0.108	0.360	0.356	0.260	-0.494
8	البادية للنقل العام	-0.007	0.013	0.084	0.182	10.320
9	الالبسة الجاهزة	-0.293	-0.064	-0.085	-0.527	-0.145
10	الهلال الصناعية	-0.101	-0.988	-0.321	0.028	10.145
11	بغداد لمواد التغليف	-0.058	-0.082	0.080	-0.034	3.977
12	العراقية الهندسية	-0.040	-0.127	0.038	-0.026	0.045
13	فندق بابل	-0.086	0.047	-0.105	-0.113	-2.381
14	فندق السدير	0.063	-0.268	-0.603	-0.078	-0.239
15	الوطنية السياحية	0.188	0.257	0.154	0.040	-2.547
16	فندق المنصور	0.168	-0.025	-0.025	0.324	-0.355
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	0.477	0.134	-0.198	-0.011	-0.307

18	الشرق الاوسط للأسماك	0.495	-0.267	-0.118	-0.023	-0.271
19	العراقية الزراعية	0.124	0.192	0.203	0.831	12.052
20	العراقية للإنتاج اللحوم	0.006	0.081	0.027	-0.013	0.408
	الوسط الحسابي	0.0535	0.03	-0.0165	-0.013	-0.083
	أعلى قيمة	0.495	0.724	0.356	0.831	12.052
	أدنى قيمة	-11.006	-10.913	-11.111	-11.128	-11.168

ثالثاً: تأثير جودة الإبلاغ المالي في قيمة سهم الوحدة الاقتصادية : لغرض معرفة تأثير جودة الإبلاغ المالي في قيمة السهم، تم حساب المتوسطات لعينة البحث والانحراف المعياري من أجل حساب قيمة (T) ومقارنتها مع (T) الجدولية لمعرفة التأثير المعنوية للعينة الإحصائية، وكذلك قياس قيمة (R) لمعرفة جودة نموذج الانحدار وكانت النتائج كما في الجدول (4-31):

جدول (4-3)					
دلالة تأثير جودة الإبلاغ المالي في قيمة الوحدة الاقتصادية					
ت	الوحدة الاقتصادية	R ²	T.cal	T.tab	Sign
1	مصرف آشور للاستثمار	.600	4.082	2.132	معنوية
2	مصرف دجلة والفرات	.763	8.575	2.132	معنوية
3	مصرف الشرق الأوسط	.275	5.896	2.132	معنوية
4	مصرف الائتمان العراقي	.307	6.627	2.132	معنوية
5	مدينة ألعاب الكرخ	.964	2.880	2.132	معنوية
6	المعمورة للاستثمارات العقارية	.811	5.397	2.132	معنوية
7	بغداد العراق للنقل العام	.208	4.605	2.132	معنوية
8	البادية للنقل العام	.899	5.393	2.132	معنوية
9	إنتاج الملابس الجاهزة	.894	4.379	2.132	معنوية
10	الهلال الصناعية	.380	6.414	2.132	معنوية
11	بغداد لصناعة مواد التغليف	.587	7.771	2.132	معنوية
12	العراقية للأعمال الهندسية	.662	6.972	2.132	معنوية
13	فندق بابل	.928	-5.149	2.132	غير معنوية
14	فندق السدير	.594	8.676	2.132	معنوية
15	الوطنية للاستثمارات السياحية	.960	9.234	2.132	معنوية

16	فندق المنصور	.691	12.925	2.132	معنوية
17	الحديثة للإنتاج الحيواني	.882	4.611	2.132	معنوية
18	الشرق الأوسط لإنتاج للأسمك	.272	5.362	2.132	معنوية
19	العراقية للمنتجات الزراعية	.400	5.785	2.132	معنوية
20	العراقية للإنتاج اللحوم	.195	12.174	2.132	معنوية

تم استخراج (T) الجدولية، إذ كانت (2.015) وبدرجة حرية (0.05). بالمقارنة مع (T) المحسوبة وجد أن هناك تأثيراً معنوياً لجودة الإبلاغ المالي على قيمة السهم السوقية لعينة البحث، وبالنتيجة أثبات صحة فرضية البحث بوجود تأثير لجودة الإبلاغ المالي في قيمة الوحدة الاقتصادية بدلالة الجدول (3-4).

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

بعد اكمال الجانب النظري والتطبيقي في الفصل الرابع والذي تضمن قياس جودة الابلاغ المالي للوحدات الاقتصادية عينة البحث والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، يستنتج الاتي:

1.5. الاستنتاجات

1. تباين القوائم المالية المعدة من الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أذ أن هناك وحدات اقتصادية لم تفصح عن كامل قوائمها (كشف التدفق النقدي مثلاً) أو لم يتم أعدادها بصورة تعكس نتائج النشاط المالي.
2. اختلاف درجة جودة الإبلاغ المالي للوحدات الاقتصادية عينة البحث.
3. أن الإبلاغ المالي لم يتم بالصورة التي تعكس الموثوقية والمصدقية في القوائم المالية لعدد من الوحدات الاقتصادية عينة البحث.
4. عدم الاهتمام بالمعلومات الواردة في القوائم المالية وتضاربها في بعض الاحيان يؤدي إلى اتخاذ قرارات عكسية تضر الوحدة الاقتصادية قبل أن تضر متخذها.
5. أن الموثوقية والمصدقية وعدالة المعلومات الواردة في القوائم المالية تأتي من ضرورة اتباع أسس صحيحة في تقديم النتائج دون التحيز لطرف على حساب آخر.
6. أن الكشف عن المعلومات المالية له تأثيرات في عملية اتخاذ القرار من مستعملي القوائم المالية وبالنتيجة التأثير في القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية.

2.5. التوصيات:

1. ضرورة أعداد القوائم المالية المنصوص عليها في المعايير الدولية وبما يعكس نتيجة النشاط الاقتصادي للوحدات الاقتصادية.
1. الاهتمام بجودة الابلاغ المالي وبما يعكس الموثوقية والمصدقية في المعلومات الواردة في القوائم المالية.
2. أن جودة الابلاغ المالي تساهم في تحسين القرارات المتخذة من المستثمرين وبما يعزز القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية.

3. إصدار معايير محلية تتسق مع متطلبات المعايير الدولية وبما يساهم في تعزيز فهم الكوادر المحاسبية لأسس الاعتراف والقياس والافصاح.
4. ضرورة الاهتمام بالمعلومات الواردة في القوائم المالية والمعدة من قبل الوحدة الاقتصادية لاتخاذ القرار الصحيح من مستعملي تلك المعلومات.
5. على الوحدة الاقتصادية أن تقدم معلومات ذات موثوقية ومصدقية وتعبر عن عدالة نتائج النشاط بغض النظر عن الأطراف المستفيدة منها.
6. الافصاح الكامل عن جميع المعلومات المتعلقة بالوحدة الاقتصادية لأجل اتخاذ القرار المبني على أسس صحيحة ومعلومات دقيقة.
7. ضرورة توحيد أسس الابلاغ المالي وبما لا يؤدي إلى تضارب في المعلومات.

Sources المصادر

- الججاوي طلال محمد علي والمسعودي حيدر علي، (المحاسبة المالية المتوسطة)، دار الكتب موزعون - ناشرون، ط 2، كربلاء، العراق، 2014.
- السعدي، ابراهيم خليل حيدر (2009)، (مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التضخم واثرها على استبدال الأصول)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الحادي والعشرون، العراق، ص 105-132.
- الشجيري، محمد حويش، المزوري، عباس حسن، (2008)، (أثر جودة الإبلاغ المالي في قيمة المنشأة)، بحث مسجل عن رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دهوك.
- محمد، موفق عبد الحسين، (2012)، (مدى التزام الشركات العامة بمتطلبات الإفصاح في التقارير المالية)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد السابع، العدد 18، ف1، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق.
- القوائم المالية المنشورة في موقع سوق العراق للأوراق المالية.
- Abuzayed, Bana, Philip Molyneux, and Nedal Al-Fayoumi, (2009), (Market value, book value and earnings), Managerial Finance, Vol. 35 No. 2, UK, pp.156-179.
- Bauwhede, Heidi Vander., (2001), (What Factors Influence Financial Statement Quality?), Prepared for The Euro conference on Financial Reporting and Regulatory Practices in Europe, Palermo, Italy, May 20-23, 2001, pp.1-6.
- Beest, Ferdy van, Geert Braam, Suzanne Boelens, (2009), (Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics) Nijmegen Center for Economics, Institute for Management Research Radboud University Nijmegen, W.P.09-108, Netherlands, pp.1-41.
- Benston, George J., (2003), (The Quality of Corporate Financial Statements and Their Auditors before and after Enron), Policy Analysis, No.497, November 6, USA, pp.1-29.
- Chandrupatla, Tirupathi R., (2009), (Quality and Reliability in Engineering), Cambridge University Press, ISBN: 9780521515221, UK, pp.1-10.
- Cohen, Daniel A., (2003), (Quality of Financial Reporting Choice: Determinants and Economic Consequences), Department of Accounting and Information Management Kellogg School of Management, Northwestern University, UK, pp. 1-55.

- Cole, Simon, (2012), (The Impact of Reputation on Market Value), WORLD ECONOMICS, Vol.13, No.3, UK, pp. 47-65.
- Damodaran, Aswath, (2007), (Return on Capital (ROC), Return on Invested Capital (ROIC) and Return on Equity), Stern School of Business, SSRN-id1133166, papers.ssrn.com, USA, pp.1-69.
- Diana, CozmaIghian, (2009), (Historic cost versus fair value), Annals of Faculty of Economics, vol.3, issue1, Romania, pp.860-865.
- Ehrhardt, Michael, and, Brigham, Eugene, (Financial Management: Theory and Practice, 13 edition), southern- western gengage learning, USA, 2011.
- Elliott, Barry, Elliott, Jamie, (Financial Accounting and Reporting 14 ed), Pearson Education Limited, UK, 2011, pp.1-897.
- FAS.157, (Fair Value Measurements), Financial Accounting Standards Board, USA, 2010, p.1-90.
- Fernandez, Pablo, (2004), (Company Valuation methods. The most common errors in valuations), University of Navarra, Spain, pp.1-30.
- Haslam, J., Chow, D., (2012), (Financial reporting), University of London International Programmers, AC3091, UK, pp.1-66.
- IASCF, (Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements), International Accounting Standards Board Framework, United Kingdom, 1989, pp.73-93.
- ICAEW, (Measurement in Financial Reporting), The Institute of Chartered Accountants in England and Wales, United Kingdom, 2006, p.1-77 .
- IVS.1, (Market Value Basis of Valuation), International Valuation Standards Committee, edition.6, United Kingdom, 2003, p.94-106.
- KABALSKI, Przemysław, (2009), (Comments on the Objective of Financial Reporting in the Proposed New Conceptual Framework), Eurasian Journal of Business and Economics, Vol.2 (4), Kyrgyzstan, pp. 95-111.
- Man, Mariana, Ravas, Bogdan, Gadau, Liana, (2011), (Historic cost versus fair value) Polish Journal of Management Studies, vol. 4, Poland, pp.135-150.

- Marangu, Kenneth, Jagongo, Ambrose, (2014), (Price to Book Value Ratio and Financial Statement Variables), Global Journal of Commerce & Management Perspective, Vol.3, Hungary, pp.50-56.
- Mueller, Gerhard G., 1998, (The role of financial reporting: discussion), International Capital Markets, ISBN1-55775-7740, USA, pp.108-112.
- Norouzi, Mohammad, Samadi, Mahmoud, (2013), (The study of relationship between shareholder values added (sva) and different criteria of the risk adjusted return), International Research Journal of Applied and Basic Sciences, Vol.5, Iran, pp.1164-1168.
- Realdon, Marco, (2007), (Book Values and Market Values of Equity and Debt), Quantitative and Qualitative Analysis in Social Sciences, Vol. 1, USA, pp. 26-42.
- Reilly, Robert. F, (2011), (Is Fair Value Equal to Fair Market Value), NAPTR-TEC Annual Conference Charleston, South Carolina, USA, pp.1-30.
- Rotblut, Charles , (2010), (The Importance of Book Value), American Association of Individual Investors is an independent, issued July 2010, USA, pp.25-28.
- Thenmozhi, M., (2000), (MARKET VALUE ADDED AND SHARE PRICE BEHAVIOUR AN EMPIRICAL STUDY OF BSE SENSEX COMPANIES), Delhi Business Review Vol.1, India, pp.1-11.
- Verdi, Rodrigo S., (2006), (Financial Reporting Quality and Investment Efficiency), University of Pennsylvania, <http://papers.ssrn.com>, USA, pp.1-44.